

دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية

The role of evidence in improving the quality of the audit process in accordance with Algerian auditing standards

العمري أصيلة

نوبلي نجلاء*

مالية بنوك وادرة الاعمال، جامعة محمد خيضر - الجزائر المالية بنوك وادرة الاعمال، جامعة محمد خيضر - الجزائر

acila.lamri@univ-biskra.dz

nedjla.noubli@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/10/20

تاريخ القبول للنشر: 2021/09/21

تاريخ الاستلام: 2021/09/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى أهمية أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، وبغية تحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة استطلاعية لأراء عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين بولايات الجزائر، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان وهذا لمعرفة مدى استخدام المعايير الجزائرية للتدقيق في تقارير محافظي الحسابات ومدى أهمية هذه المعايير في تحديد جودة التقارير والرفع منها. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن معايير التدقيق الجزائرية مشتقة من المعايير الدولية للتدقيق كما أن لادلة الإثبات أثر إيجابي على جودة عملية التدقيق. الكلمات المفتاحية: أدلة الإثبات، عملية التدقيق، معايير التدقيق، مهنة التدقيق، جودة عملية التدقيق. تصنيف JEL: M42، M41.

Abstract:

This study aimed to shed light on the importance of evidence in improving the quality of the audit process in accordance with the Algerian auditing standards. To audit the auditors' reports and the extent of the importance of these standards in determining the quality of the reports and raising them.

A set of results have been reached, the most important of which are: The Algerian auditing standards are derived from international auditing standards, and the evidence has a positive impact on the quality of the audit process.

Keywords: Evidence, audit process, audit standards, audit profession, quality of the audit process

Jel Classification Codes: M42 .M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

كان للثورة الصناعية دورا كبيرا في تطور مهنة التدقيق، حيث أنها أدت إلى زيادة حجم الشركات وتوسع أنشطتها، ومن جهة أخرى شهدت هاته الفترة تغيير وتطور في وسائل وطرق الإنتاج والتسيير، الأمر الذي أدى إلى ظهور مبدأ انفصال الملكية عن الإدارة، ونظرا لتعارض المصالح بين المالكين والمسيرين وجب الاستعانة بطرف خارجي يتمتع بالخبرة والمهارة والاستقلالية لإعطائهم صورة صادقة ومعبرة عن الوضعية المالية لمؤسساتهم، بهدف اتخاذ قراراتهم، ويبقى مدى ملائمة القرارات المتخذة من عدمها مرتبطا بمدى صدق وعدالة رأي المدقق، وليكون هذا الرأي في مستوى عالي من المصداقية والعدالة، لا بد من الالتزام بقواعد وأسس واضحة وبسيطة يعتمد عليها المدقق بغرض إعداد رأيه بشكل ملائم وكافي يخدم جميع الأطراف .

ومن أجل الوصول إلى جودة في عملية التدقيق سعت الهيئات المهنية والمنظمات الدولية على رأسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ممثلا بلجنة التدقيق الدولية IAPC، وغيرها من اللجان المنبثقة عنه إلى إصدار جملة من الإرشادات والإجراءات الحديثة ممثلة في معايير التدقيق الدولية التي تسعى لتوحيد الممارسات في مجال مهنة التدقيق.

وقد سعت العديد من دول العالم إلى تبني هذه المعايير من أجل إعطاء التدقيق بعدا دوليا، كذلك الجزائر أبدت اهتمامها بهذه المهنة بعد الاستقلال، حيث حاولت إعطاؤها إطارا قانونيا، من خلال إصدار قوانين وتشريعات مختلفة منها القانون 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتلاه إصدار معايير التدقيق الجزائرية بداية من الإصدار الأول في 04 فيفري 2016 إلى غاية الإصدار الرابع، بهدف تحسين واقع الممارسة المهنية، مما سيساهم بشكل مباشر في تحسين جودة التدقيق وزيادة الثقة في القوائم المالية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1.1. إشكالية الدراسة:

ما هو دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية ؟

2.1. فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

✓ هناك إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق؛
✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني؛

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر أدلة الإثبات وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع بحثنا في إبراز مدى مساهمة معايير أدلة الإثبات الجزائرية في تحسين جودة عملية التدقيق حيث تعد هذه المعايير القواعد والأسس التي تضبط مهنة التدقيق وتسهل عمل محافظ الحسابات كما نسعى من خلال دراستنا أيضا إلى لفت نظر محافظ الحسابات لأهمية الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية.

4.1. أهداف الدراسة: يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

✓ التعرف على إصدارات معايير التدقيق الجزائرية؛

✓ التعرف الأدلة الإثبات بأنواعها؛

✓ التعرف على التدقيق وتطوره في الجزائر؛

✓ التطرق لأهمية جودة التدقيق والعوامل المؤثرة فيها.

5.1. منهج الدراسة:

لقيام بهذه الدراسة قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الإطار النظري للإلمام بالجوانب المتعلقة بالتدقيق وجودة عملية التدقيق ومعايير أدلة الإثبات الجزائرية أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلى نفي أو إعتقاد الفرضيات.

6.1. الدراسات السابقة: تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث نذكر منها:

✓ بن صغير أشرف، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية **NAA** ومعايير التدقيق الدولية **ISA**. شعبة علوم تجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2017/2016 هدفت إلى التعرف على معايير التدقيق الدولية، ومعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأخر تطور التدقيق في الجزائر جعل مهنة التدقيق فيها تعاني قصورا وتبدوا بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا.

✓ عماد مرجانة، دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة التدقيق في الجزائر، علوم تجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2017/2016، هدفت إلى التعرف على واقع ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر حيث توصلت معظم النتائج إلى أن الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية وتطبيق ما ينص عليه كل معيار خلال عملية التدقيق يمكننا من الوصول إلى الجودة في عملية التدقيق والجودة في مخرجات عملية التدقيق.

✓ بوحتة علي، زعيتير خير الدين، مهنة محافظ الحسابات بين الواقع والالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية **NAA**. علوم مالية ومحاسبية، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2019/2018 هدفت إلى الوقوف على مدى تطبيق محافظي الحسابات لمعايير التدقيق الجزائرية، خاصة وأن هذه المعايير حديثة الإصدار وما زالت في طريقها للاكتمال وتوصلت النتائج إلى أن الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية من طرف محافظي الحسابات كفيل بإنتاج معلومات مالية عالية المصدقية وبالتالي توفير جو ملائم لمستخدميها.

2. الأطار النظري للدراسة:

1.2 واقع مهنة التدقيق في الجزائر

شهدت مهنة التدقيق في الجزائر في الآونة الأخيرة تطورات وتغيرات عديدة وخاصة على مستوى التشريعات حيث أنه تم إصدار مجموعة من القوانين والمقررات المتعلقة بتنظيم مهنة التدقيق ومن أهم هذه القوانين القانون 01/10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 29 جوان سنة 2010 م المتعلق بمهنة المحاسب والمراجعة والتدقيق ومن أجل التعرف على واقع مهنة التدقيق في الجزائر سيتم التطرق إلى الجوانب النظرية للتدقيق.

أولا: التعريف بمهنة التدقيق في الجزائر

يتفق الكثير من المختصين على تعريف المهنة جزائريا من خلال التعريف بمهنة الخبير المحاسبي ومهنة محافظ الحسابات ذلك بحكم النصوص القانونية المخولة للخبير ممارسة مهنة المحافظ لا العكس، غير أن الأخيرة هي الأقرب لمفهوم التدقيق على المستوى العالمي حيث تعرف مهنة محافظة الحسابات من الجهة التقنية على أنها "عملية مصادقة على صدق المعلومات المالية المعلن عنها في القوائم المالية بعد مراجعتها من طرف شخص محترف مستقل يبدي رأيه محايد".
التعريف من الجانب القانوني: وذلك يتم حسب ما يلي:

- ✓ القانون المنظم للمهنة: ينص القانون في مجمله على تعريف مهمة التدقيق " مهمة المصادقة على صحة الحسابات السنوية المنتظمة ومدى مطابقتها للنتائج المالية السنوية، من خلال تقرير يتضمن فقرة لإبداء الرأي"
- ✓ القانون التجاري: لقد جاء في نص الأمر 96_27 الذي يعدل ويتم الأمر 75_59 المتضمن القانون التجاري لاسيما المواد 10 مكرر و 732 مكرر 2، على النحو التالي:

"تهدف حسابات وحواصل التجار لضبط تطور عناصر الذمة المالية للمؤسسة بطريقة موضوعية طبقا للتقنيات التنظيمية، حسب الأشكال القانونية، بالإضافة إلى ذلك، يلزم الأشخاص المعنويون التجاريون القيام أو تكليف شخص آخر للقيام بالتحقيق في حساباتهم وحواصلهم والتصديق عليها حسب الأشكال التي نص عليها القانون، القيام بعملية النشر المنصوص عليها قانونا تحت مسؤولياتهم المدنية والجزائية."
- ✓ قانون المالية: تداولت قوانين المالية السابقة عمليات التدقيق تحت مصطلحات (مندوبو الحسابات)، غير أن هذا القانون ذكر صريحا تسمية محافظ الحسابات وحدد من خلاله تعاليم المهنة، نلخصه بـ " يراقب صحة مطابقة أوجه الإنفاق للأهداف الممنوحة لأجلها، يؤشر العمليات الحسابية للجمعيات والمنظمات في شكل تقرير."
- ✓ قانون الإجراءات المدني والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية: لقد اتخذ قانون الإجراءات المدنية والإدارية في فصله الثامن من مواده، خطوات إدارية للتعيين وكيفيات ممارسة الصلاحيات، وكذا الحقوق المدنية الممنوحة للمدقق لإنجاز عمله في شكل خبرات قضائية تنتهي بتقرير خبرة، غير أن قانون الإجراءات الجزائية قد نص في فصله التاسع على التعريف بالمهام الموكلة لمحافظ الحسابات ليتأتى في طياته الجزاء لقاء المخالفة. بنص المادة 301 من قانون العقوبات كأهم عنصر يؤخذ في تعريفات المهنة والمتعلق بالسر المهني.
- نلخص كل ما سبق لتعريف المهنة على " التزام من يمارس مهنة التدقيق سواء محافظ الحسابات أو من يخوله القانون لممارسة المهنة، بحفظ سر المهنة اتجاه الشركات أو الهيئات محل التدقيق خلال قيامه بعمله داخل المؤسسة، لاسيما اطلاعه على الوثائق الإدارية والمحاسبية منها ويتحمل في ذلك مسؤوليته المدنية والجزائية لقاء الإخلال بالنص."
- ثانيا: خصائص مهنة التدقيق في الجزائر
- تتميز مهنة التدقيق في الجزائر بعدة خصائص نذكرها كما يلي:
- ✓ مهنة: تضمن كل شروط المهنية المحددة لشخص المهني.
- ✓ حرية: حرية القبول من الرفض خالية من الالتزامات الشخصية.
- ✓ منظمة: لها قاعدة وهيكل ينظم سير المهنة.
- ✓ مستقلة: عدم التبعية لجهة معينة، لها حماية قانونية.
- ✓ مسؤولة: عن أعمالها، لها نصيب من القانون الجزائري والمدني والعقوبات عند الإخلال.
- ✓ معتمدة: من طرف أعلى سلطة مالية في الدولة (وزارة المالية).
- ✓ ممارسة: يمارسها أشخاص مهنيون تتوفر فيهم شروط الممارسة.
- ✓ مؤطرة: يخضع المهني قبل الاعتماد لتأطير نظري وتطبيقي.
- ✓ عملية: تعتمد على تقنيات ومعايير ميدانية تقنية.
- ✓ مرحلية: تحدد بمدة زمنية.
- ✓ إلزامية: ملزمة للمهنيين بالمصادقية والشفافية والنصوص القانونية الصادرة في شأنها.

✓ قانونية: لها قانون خاص بها يحكمها.

✓ حيادية: تطلع بالشق المهني دون الاعتبارات الأخرى (لونيسة، 2016-2017، الصفحات 101-102).

ثانياً: جودة التدقيق

✓ مفهومها:

إن ربط جودة التدقيق بدرجة إشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية يجعل عملية تحقيق هذه الجودة عملية مستمرة بسبب تغير وزيادة هذه الاحتياجات مما يعطي الجودة مفهوماً ديناميكياً حيث قدمت لها عدة تعريفات من بينها:

- عرفت الجودة على أنها " قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية في النظام المحاسبي للزبون والتقرير عنها".
- وقد عرفت جمعية المحاسبين بهونغ كونغ: " هي عبارة عن إجراءات الفحص والإشراف على جودة التدقيق الذي يقوم به المكتب الداخلي نفسه".

ونرى أن أفضل تعريف لجودة التدقيق على أنها التزام محافظ الحسابات بالقواعد العامة والمعايير المهنية ومدى قدرته على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية. (صولي، 2014-2015، صفحة 5)

✓ أنواعها: يمكن تقسيم جودة التدقيق إلى ثلاثة أنواع:

- جودة قبلية: والتي تتم عند التعاقد بين الزبون والمدقق والتعرف على احتمال اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية من قبل مدقق.
- جودة بعدية: تتم بعد إصدار تقرير المدقق والتي تعرف بأنها احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء التي تم التقرير عنها.
- جودة تقييمية: تنشأ داخل المنظمة لتقييم الأنشطة وتساعد الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات. (حربي راضي، صفحة 57)

2.2 أدلة الإثبات في التدقيق

إن الهدف الأساسي من التدقيق هو التأكد والتحقق من مصداقية وسلامة المعلومات المسجلة في الكشوف المالية وإبداء المدقق لرأيه المحايد بخصوص مدى تمثيل هذه المعلومات للوضع المنشأة ومركزها المالي خلال فترة محددة. وليمكن المدقق من إبداء رأيه المحايد لا بد له أن يتحصل ويجمع الأدلة والقرائن التي تثبت سلامة رأيه وتمكنه من الحكم على العناصر المدروسة، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم أدلة الإثبات ومختلف أنواعها وطرق الحصول عليها.....الخ.

أولاً: مفهومها تعددت المفاهيم حول أدلة الإثبات نوجزها فيما يلي:

تعرف أدلة الإثبات على أنها: "جميع الوثائق والقرائن التي تثبت وقوع العمليات والأحداث الاقتصادية في المؤسسة، والتي يعتمد عليها المدقق بشكل دليل مباشر عند إبداء رأيه حول الوضعية المالية ومدى المصداقية والشفافية لهذه العمليات والأحداث الاقتصادية" (عياشي وشاهد، 2017، صفحة 620).

تعرف أدلة الإثبات في المراجعة بأنها: "كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية" (مطارنة، 2006، صفحة 177).

ويمكن أيضاً تعريف أدلة الإثبات في المراجعة بأنها: "كل ما يجمعه المراجع ليساعده في الحكم على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها". (محمود، كلبونة، وزريقات، علم تدقيق الحسابات، النظري، 2011، صفحة 173).

كما أوضح معيار التدقيق الدولي رقم (500) أن أدلة التدقيق "هي جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه في عملية التدقيق". (الشحنة، 2015، صفحة 172)

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن أدلة الإثبات عبارة عن إجراء يقوم بها المراجع الخارجي للتوصل إلى استنتاجات التي يكون على أساسها رأيه الفني محايد حول عدالة القوائم المالية.

ثانيا: خصائص أدلة الإثبات

تتسم أدلة الإثبات بخاصيتين أساسيتين هما مناسبة الأدلة وكفايتها:

- ✓ مناسبة الأدلة: إن مناسبة أو ملائمة الدليل هو المؤشر الذي يقاس به نوعية هذا الدليل، وحتى يكون هذا الأخير مناسب يجب أن يكون ذات أهمية وموثوقية متصلة بأهداف التدقيق المتعلقة بالمعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ذات الصلة، فإذا اعتبر الدليل أكثر مناسبة فهذا يساعد في اقتناع المدقق بأن البيانات المالية مقبولة ويعتمد تحسن مناسبة الأدلة على إتباع إجراءات التدقيق أكثر أهمية وموثوقية وليس بكم حجم العينة.
- ✓ كفاية الأدلة: تعني الكفاية كمية الأدلة اللازمة التي يقوم المدقق بجمعها لإجراء عملية التدقيق، حيث أنه يعتمد على خبرته وأحكامه المهنية في جمع القدر الكافي المقنع من هذه الأدلة.

ثالثا: العلاقة المتبادلة بين كفاية ومناسبة الأدلة

على الرغم من كفاية الأدلة في بعض الأحيان إلا أنها قد لا تكون مقنعة بسبب عدم مناسبتها لعملية التدقيق، لذا توجد علاقة متبادلة بين كفاية ومناسبة أدلة الإثبات، وبالتالي فإن مجرد الحصول على مزيد من الأدلة قد لا يعوض عن نوعيتها الضعيفة وقد توفر مجموعة من إجراءات التدقيق أدلة إثبات مناسبة لتأكيدات معينة ولكن قد لا تكون مناسبة لتأكيدات أخرى. (الشحنة، 2015، الصفحات 172-177)

رابعا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

هناك عدة طرق ووسائل تساعد المدقق في الحصول على قرائن وأدلة الإثبات نذكرها فيما يلي:

- ✓ الجرد الفعلي: تطبيق هذه الطريقة على بعض الأصول فقط، فمن خلال الجرد يستطيع المدقق التأكد من مدى صحة الحسابات.
- ✓ المراجعة الحسابية: هي أن يقوم المدقق بالتحقق من أرصدة ومجاميع الحسابات، فإذا كانت النتائج صحيحة فإن ذلك دليل على صحة تسجيل العمليات.
- ✓ المراجعة المستندية: يجب على المدقق أن يتحقق من المستند من الناحية الشكلية والقانونية، أي يتحقق من أن المستند يحمل اسم الشركة وأن تاريخ المستند يخص الفترة المعنية... الخ .
- ✓ نظام المصادقات: هي شهادات وإقرارات يحصل عليها المدقق من الغير وهي تمثل اعتراف بصحة حسابات الغير في دفاتر الشركة
- ✓ الاستفسارات: هي الأسئلة والإيضاحات أو المعلومات التي يحصل عليها المدقق من جهات مختلفة للتأكد من صحة الأدلة التي قام بجمعها، وقد تكون هذه الأسئلة والإيضاحات إما شفوية أو مكتوبة ويجب على الإدارة الرد على جميع هذه الاستفسارات وفي حالة عدم الرد فمن حق المدقق إثبات ذلك في تقريره.
- ✓ المراجعة الإنتقادية: هي أسلوب فحص ومراجعة سريعة تهدف إلى اكتشاف النواحي الغير عادية في دفاتر الشركة، وتتوقف هذه الطريقة على خبرة المدقق.

- ✓ المقارنات: هي عبارة عن مقارنة حساب أو معلومة لفترة معينة بنفس المعلومات أو الحسابات الخاصة بفترات أخرى.
- ✓ فحص السجلات الفرعية: عند قيام المدقق بفحص الأرصدة الإجمالية يجب أن يقوم بفحص الأرصدة التحليلية في الدفاتر المساعدة من أجل التأكد من صحة هذه الأرصدة، فإن تساوي الأرصدة الإجمالية والأرصدة التحليلية دليل على صحة التسجيل. (كايد، 2012، الصفحات 138-140)

3.2 العوامل المؤثرة في حجية أدلة الإثبات

- تفاوت قوة وحجية أدلة الإثبات من دليل لآخر ويرجع تقدير قوة الدليل وحجيته إلى المدقق، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجية أدلة الإثبات نذكرها فيما يلي:
- ✓ مصدر الدليل: كما ذكرنا في السابق أن هناك مصدرين لأدلة الإثبات، حيث أنها تكون إما داخلية أو خارجية، فأدلة الإثبات الخارجية تكون حجيتها أقوى من أدلة الإثبات المتحصل عليها من داخل المنشأة.
- ✓ كيفية الحصول على الدليل: إن الأدلة التي يتحصل عليها المدقق ويجمعها بنفسه أكثر حجية وأقوى من الأدلة التي يحصل عليها من الغير، مثلا أن يقوم المدقق بالجرد بنفسه أفضل من أن تقوم الإدارة بالجرد.
- ✓ طبيعة الأدلة: تقسم الأدلة إلى أدلة إيجابية وأدلة ذاتية، فالأدلة الإيجابية ذات حجية أقوى من الأدلة الذاتية.
- ✓ وقت الحصول على الدليل: كلما كان الوقت الذي تحصل فيه المدقق على الدليل قريب من وقت الفحص والتدقيق كلما كان الدليل أكثر حجية.
- ✓ ارتباط الدليل بالعنصر محل الفحص: كلما كان الدليل المتحصل عليه مرتبط مباشرة بالعنصر محل الفحص كلما كانت حجيته أقوى، حيث أنه من الخطر أن يقبل المدقق بدليل ليس له ارتباط مباشر بالعنصر محل الفحص.
- ✓ درجة إقناع الدليل: ليس من السهل على المدقق إيجاد دليل يكون مقنعا بدرجة تامة، لذلك يجب عليه أن يبحث على أدلة الإثبات التي توفر له درجة إقناع أكبر فيما يخص العنصر محل الفحص. (مطارنة، 2006، الصفحات 191-193)

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

بعد التطرق في الجزء النظري إلى معايير أدلة الإثبات وجودة التدقيق في الجزائر، وسنحاول من خلال هذا الجانب إلى اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل آراء عينة من ممارسي مهنة التدقيق من مختلف الولايات الوطنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومختلف أدوات الدراسة لمعرفة مدى تحقق الإطار النظري لمعايير أدلة الإثبات وجودة التدقيق في الجزائر.

1.3 منهجية الدراسة: قبل التطرق إلى الدراسة الميدانية وتحليل نتائج الاستمارة لابد من التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، والذي يعتبر أساس التنظيم.

- ✓ مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بولايات الجزائر والذي بلغ عددهم 67 مفردة حيث تم توزيع واسترجاع جميع الاستمارات.
- ✓ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: لقد تم استخدام SPSS v23 وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التوزيع التكراري والنسب المؤوية، معامل ألفا كرونباخ، تحليل الانحدار البسيط، تحليل التباين anova، اختبار T-test.

2.3 تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الأول "البيانات الشخصية

وصف عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث والتي اشتملت على مجموعة من المحاسبين والذين بلغ عددهم 67 شخص، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعينة المبحوثة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
01	الجنس	ذكر	27	40.3
		أنثى	40	59.7
02	الفئة العمرية	أقل من 30	23	34.3
		30-40	16	23.9
		40-50	12	17.9
		أكثر من 50	16	23.9
03	المؤهل العلمي	ليسانس	10	14.9
		ماستر	40	59.7
		دراسات عليا	17	25.4
05	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	21	31.3
		5-10 سنوات	26	38.8
		أكثر من 10 سنوات	20	29.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss v23.

التعليق: من نتائج الجدول نجد أن أغلبية المبحوثين في الدراسة إناث، أما فيما يخص الفئة العمرية الطاغية بنسبة 55.6% من فئة أقل من 30 سنة هي الفئة العمرية الطاغية والمؤهلات علمية مرتفعة ومتنوعة مع غلبة أصحاب شهادة الماستر ومعظم المبحوثين متوسطون الخبرة بين (5-10 سنوات).

3.3 تحليل اتجاه آراء العينة حول عبارات الاستبيان

الجدول رقم 02: يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد اتجاه العينة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
المحور الأول: معايير أدلة الإثبات الجزائرية				
1	تعتبر أدلة الإثبات الأساس الذي يعتمد عليه المدقق في إبداء رأيه حول مصداقية الكشوف المالية.	1.7333	0.75076	موافق بشدة
2	في حالة عدم قدرة المدقق الحصول على أدلة الإثبات لأي سبب كان فإن المدقق يمتنع عن إصدار رأيه.	2.6667	1.04447	محايد
3	ليتحقق المدقق من أرصدة المؤسسة التي يدقق حساباتها يلجأ غالبا إلى أسلوب المصادقات الخارجية.	2.1778	0.86047	موافق
4	يسمح الالتزام بمعيار التأكيدات الخارجية بالحصول على أدلة إثبات أكثر موثوقية	2.0667	0.83666	موافق
5	يجمع المدقق كل العناصر المقنعة لتأكد من أن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على اختلافات من شأنها التأثير على الكشوف المالية.	2.0222	0.62118	موافق
6	يقوم المدقق بالإجراءات التحليلية بهدف تأسيس خلاصة عامة حول توافق الكشوف المالية.	1.8889	0.53182	موافق
7	يسمح الالتزام بمعيار الإجراءات التحليلية بتحسين فهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة.	2.1111	0.88478	موافق

8	على المدقق جمع العناصر المنقعة والكافية للتحقق من عقلانية التقديرات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بها في الملحق .	1.9111	0.63325	موافق
9	اعتماد معيار السبر في التدقيق يساعد المدقق في اختيار عينة ما واستخراج استنتاجات حول المجتمع الإحصائي.	2.1333	0.75679	موافق
10	تقوم المؤسسة بإعلام المدقق عن الأحداث اللاحقة من أجل تعديل التقرير إن لزم الأمر ذلك.	2.3556	1.02593	موافق
11	يجب على المدقق الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة المتعلقة بالأحداث اللاحقة التي تؤثر على الكشوف المالية.	2.1111	0.85870	موافق
12	يسمح معيار استمرارية الاستغلال بمعرفة القوة المالية المستقبلية للمؤسسة ونقاط الضعف التي قد تؤدي بها للإفلاس والتصفية .	1.9111	0.63325	موافق
13	خلو تقرير المدقق من الملاحظات حول عدم اليقين في استمرارية الاستغلال لا يشكل ضمان لقدرة الكيان على الاستمرارية.	2.6000	0.86340	موافق
14	على المدقق مطالبة الإدارة بإرسال تصريحات كتابية تؤكد فيها أنها قدمت له كل المعلومات الضرورية التي تساعده في تدقيق الكشوف المالية .	2.1333	0.96766	موافق
15	في حالة عدم تحصل مدقق الحسابات على التصريحات الكتابية المطلوبة من الإدارة عليه إعادة تقييم كفاءتها واتخاذ التدابير المناسبة.	2.1556	0.85162	موافق
	المجموع	2.1318	0.8080	موافق
المحور الثاني: متطلبات جودة التدقيق				
المجال الأول: العوامل المحددة لجودة عملية التدقيق المرتبطة بالجانب المهني				
1	توافر الكفاءة والتأهيل العلمي في المدقق يؤثر في جودة عملية التدقيق.	1.4667	0.54772	موافق بشدة
2	توفر الخبرة العملية والتدريب المهني المستمر للمدقق يؤثر في جودة عملية التدقيق.	1.5333	0.58775	موافق بشدة
3	موضوعية وحيادية رأي المدقق حول القوائم المالية تؤثر على جودة عملية التدقيق.	1.7333	0.80904	موافق بشدة
4	محافظة مكتب التدقيق على سرية المعلومات الخاصة بالمؤسسة محل الفحص يؤثر على جودة عملية التدقيق.	1.8000	0.72614	موافق بشدة
5	دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يؤثر على جودة عملية التدقيق	2.0000	0.79772	موافق
6	جمع العدد الكافي لأدلة الإثبات وفي الوقت المناسب يؤثر على جودة عملية التدقيق.	1.7556	0.52896	موافق بشدة
7	الإشراف الجيد على فريق التدقيق أثناء تأدية المهمة يؤثر على جودة عملية التدقيق.	1.8222	0.64979	موافق
8	الاتصال الجيد والمباشر بين المدقق وإدارة المؤسسة يحسن من جودة عملية التدقيق.	1.8222	0.68387	موافق
المجال الثاني: العوامل المحددة لجودة التدقيق المرتبطة بمعايير التدقيق الجزائرية				
1	قامت الجزائر بإصدار معايير تدقيق جزائرية لتواكب التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق على المستوى الدولي.	2.3556	1.09036	موافق
2	معايير التدقيق الجزائرية جاءت مكملية للقوانين التشريعية المنظمة للمهنة.	2.5556	1.05649	موافق
3	معايير التدقيق الجزائرية أصدرت لسد ثغرات القانون 10-01.	2.6444	0.90843	محايد
4	ساهم إصدار معايير تدقيق جزائرية في تحسين واقع الممارسة المهنية في الجزائر.	2.3333	0.87905	موافق
5	إصدار معايير التدقيق الجزائرية يزيد من مستوى ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المسجلة بها.	2.4000	0.91453	موافق
6	يعتمد ممارسي مهنة التدقيق على معايير التدقيق الجزائرية في ممارستهم المهنية	2.3111	0.94922	موافق
7	أدت معايير التدقيق الجزائرية إلى تحسين كفاءة ممارسي مهنة التدقيق.	2.2444	0.88306	موافق
8	معايير التدقيق الجزائرية ساعدت على تجنب الأخطاء أثناء تدقيق القوائم المالية.	2.4000	0.88933	موافق
	المجموع	2.0736	0.8063	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS v23.

يظهر لنا الجدول رقم 02 المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان، حيث قسم الجدول إلى محورين كالتالي:

- المحور الأول المتعلق بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية، كان متوسطها الحسابي 2.1318 بانحراف معياري 0.8080 أي أن اتجاه العينة لهذا المحور كان (بموافق).
- المحور الثاني المتعلق بمتطلبات جودة التدقيق، كان متوسطه حسابي 2.0736 بانحراف معياري 0.8063 أي أن اتجاه العينة لهذا المحور كان (بموافق).

4.3 اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

تنص هذه الفرضية على هناك إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق، ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق، فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤال التالي: هل توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق؟.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم إلى قسمين:

- الفرضية الأولى: توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق ويرمز لها بـ H_0 (الفرضية الصفرية).
- الفرضية الثانية: لا توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق ويرمز لها بـ H_1 (الفرضية البديلة).

الجدول رقم 03: يوضح إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	Sig
2,1319	0,43519	32,861	44	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS v23.

من خلال نتائج اختبار T-test يتبين لنا معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن مستوى الدلالة α عند مستوى 0,000 أي أنه يقل عن 0,05 وهذا ما يوضح أنها توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق ذات دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من عدم صحة الفرضية (البديلة H_1) ونقبل الفرضية (الصفرية H_0) والتي تنص على أنها توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق.

وحسب نتيجة اختبار T-test فإنه تم رفض الفرضية (البديلة H_1) التي تنص على أنه لا توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق، وتم قبول الفرضية (الصفرية H_0) أي أنه توجد إمكانية الاعتماد على معايير أدلة الإثبات الجزائرية في عملية التدقيق.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟.
- ما هي قوة هذه العلاقة؟.

ومن ثم تحديد نتائج العلاقة بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم إلى قسمين:

• الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني ويرمز لها بـ H_0 (الفرضية الصفرية).

• الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني ويرمز لها بـ H_1 (الفرضية البديلة).

الجدول رقم 04: يوضح توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني

المعلومات المقدره						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0,586	1111,	0000,	44	1	23,939	3580,

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss v23.

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 35,8% وهي نسبة جيدة وتعبر عن مدى تأثير معايير أدلة الإثبات الجزائية على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 23,939، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,000 وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح أنه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن معايير أدلة الإثبات الجزائية تؤثر على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة، ومنه نتأكد من صحة الفرضية الأولى (الصفرية H_0) ونرفض الفرضية الثانية (البديلة H_1) والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

وللتعبير على طبيعة هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط تكون كما يلي: $Y=0,586X+1,111$

حيث يمكننا القول حسب هذه المعادلة، انه كلما حدث تغير في معايير أدلة الإثبات الجزائرية بوحدة واحدة انعكس ذلك بعلاقة طردية بقيمة 0,586 ووحدة في جودة عملية التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني. حسب نتيجة اختبار فيشر F والذي رفض الفرضية الثانية (البديلة H1) التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني وتم قبول الفرضية الأولى (الصفريية H0) أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر معايير أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال العوامل المرتبطة بالجانب المهني

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص هذه الفرضية على هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، ومن اجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟.
- ما هي قوة هذه العلاقة؟.

ومن ثم تحديد نتائج العلاقة بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وإعطاء نتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها وتنقسم إلى قسمين:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ويرمز لها بـ H_0 (الفرضية الصفريية).
- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ويرمز لها بـ H_1 (الفرضية البديلة).

الجدول رقم 16: يوضح تأثير أدلة الإثبات الجزائرية على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
0,384	1,209	0,000	44	1	33,365	0,437

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V23.

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد **43,7%** وهي نسبة جيدة وتعبير عن مدى تأثير أدلة الإثبات الجزائرية على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت **33,365**، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة **0,000** وهي من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح أنه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن أدلة الإثبات الجزائرية تؤثر على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية تأثيرا ذو ذات دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

ومنه نتأكد عدم صحة الفرضية (البديلة H_1) ونقبل الفرضية (الصفريية H_0) والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية.

وللتعبير على طبيعة هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط تكون كما يلي:

$$Y=0,384X+1,209$$

حيث يمكننا القول حسب هذه المعادلة، انه كلما حدث تغير في معايير أدلة الإثبات الجزائرية بوحدة واحدة انعكس ذلك بعلاقة طردية بقيمة 0,384 وحدة في جودة عملية التدقيق .

• نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

حسب نتيجة اختبار فيشر F ، فانه تم رفض الفرضية (البديلة H_1) التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، وتم قبول الفرضية (الصفريية H_0) أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الجزائرية وتأثيرها على جودة التدقيق من خلال تطبيق معايير التدقيق الجزائرية

4. خاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، حاولنا معالجة إشكالية الدراسة والتي تدور حول دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى الجانب النظري بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية، حيث تناولنا في الدراسة النظرية لمحة عن التدقيق وجودته ومعايير التدقيق الجزائرية وماهية أدلة الإثبات، كما تعرضنا من خلالها أيضا إلى واقع مهنة التدقيق في الجزائر وأهم المراحل التي مرت بها المهنة، متطرقين أيضا إلى أهم التطورات الحاصلة في هذا المجال، أما في الشق الثاني المتعلق بالدراسة التطبيقية قمنا باستطلاع آراء عينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين والأكاديميين، من خلال توزيع استبيان بطريقة مباشرة وتحليله واختبار فرضيات الدراسة التي تم تأكيدها.

1.4. نتائج الدراسة:

بناء على تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها مع مجموعة خبراء محاسبين ومحافظي حسابات وحتى الأكاديميين حول دور أدلة الإثبات في تحسين جودة عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية خلصنا إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ الاعتماد على معايير التدقيق سيساعد محافظي الحسابات وخبراء محاسبين على القيام بعملية التدقيق بأكبر كفاءة من خلال تطبيق ما تنص عليه إجراءات كل معيار؛
- ✓ اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية يحتملهم من أي مسائلات قانونية؛
- ✓ الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية وتطبيق ما ينص عليه كل معيار خلال عملية التدقيق يمكننا من الوصول إلى الجودة في عملية التدقيق والجودة في مخرجاتها؛
- ✓ تطبيق هذه المعايير يزيد من مستوى الثقة في القوائم المالية ما يؤدي إلى زيادة الثقة بين مستخدمي هذه القوائم المالية.

2.4. أهم التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تنظيم دورات لمحافظي الحسابات وخبراء محاسبين واطلاعهم على جميع التطورات الحاصلة بما يخص التنظيم المهني للمهنة من أجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم؛
- ✓ تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة التي تجبر الاعتماد على هذه المعايير مع تحديد المسؤوليات والواجبات؛
- ✓ التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين مما يساعد الباحثين والطلبة على التعمق في هذا الجانب.

5. قائمة المراجع:

1. الشحنة، ر. أ. (2015) تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر وتوزيع، عمان.
2. حربي راضي، ن. (n.d). تحليل العوامل المؤثرة في جودة التدقيق، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم محاسبة: جامعة القادسية .
3. رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، وعمر محمد زريقات. (2011). علم تدقيق الحسابات، النظري . الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان.
4. صولي، ل. (2014-2015). أثر جودة المراجعة في تضيق فجوة التوقعات بين المراجعة الخارجية ومستخدمي القوائم المالية مذكر لنسل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تدقيق محاسبي، الجزائر: جامعة الوادي.
5. عياشي، ا. & ،شاهد، إ. (2017). أدلة الإثبات في عملية المراجعة الإلكترونية "دراسة مقارنة بين أدلة الإثبات العادية وأدلة الإثبات الإلكترونية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 02.
6. كايد، س. (2012). تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الأردن.
7. لونيسة، م. أ. (2016-2017). تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية -دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص بنوك مالية ومحاسبة: جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
8. مطارنة، غ. ف. (2006). تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.